

المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد المائة

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوِّقُ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ

عن أنس رضي الله عنه: أَنَّ رجلاً من أهل البادية أتى النَّبِيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، متى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قال: «ويلك! وما أعددت لها؟» قال: ما أعددت لها إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ الله ورسوله، قال: «إِنَّكَ مع من أَحَبَّته»، فقلنا: ونحن كذلك؟ قال: «نعم»، ففرحنا يومئذ فرحاً شديداً، فمرَّ غلام للمغيرة، وكان من أقراني، فقال: «إِنَّ أَخْرَ هذا، فلن يدركه الهَرَمُ حتَّى تقوم السَّاعَةُ» متَّفَقٌ عليه^(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته، فَلَمَّا سَلَّمَ قام فقال: «أرايتكم ليلتكم هذه؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مَعْنٌ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، قال ابن عمر: فَوَقَّلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مَعْنٌ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، يريد بذلك أَن يَنْخَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل ويلك، رقم: ٦١٦٧)، ومسلم في (ك: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: السمر في العلم، رقم: ١١٦)، ومسلم (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة، رقم: ٢٥٣٧) واللفظ له.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رجال من الأعراب جُفَاءَ يأتون النبي ﷺ فيسألونه: متى الساعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موتهم؛ متفق عليه^(١).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله! وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (ك: الرقائق، باب: سكرات الموت، رقم: ٦٥١١) واللفظ له، ومسلم (ك: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة، رقم: ٢٥٣٨).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

لأَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ

يَدْعِي جَمْعُ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ فِي هَذَا الْبَابِ كَذِبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، لِمَخَالَفَتِهَا لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ وَالْحَسَّ عَدَمُ تَحَقُّقِهِ، فَإِنَّ رِبْطَ قِيَامِ السَّاعَةِ بَانْصِرَامِ مِائَةِ سَنَةٍ، أَوْ بَوْفَةِ الْغَلَامِ، يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ قِيَامَهَا مِنْذُ أَمَدٍ بَعِيدٍ!

فَاسْمِعْ (أَحْمَدُ أَمِينٌ) وَهُوَ يَقُولُ: «نَرَى الْبَخَارِيَّ نَفْسَهُ -عَلَى جَلِيلِ قَدْرِهِ وَدَقِيقِ بَحْثِهِ- يُثَبِّتُ أَحَادِيثَ دَلَّتْ الْحَوَادِثُ الزَّمْنِيَّةُ وَالْمَشَاهِدَةُ التَّجْرِبِيَّةُ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ، .. كَحَدِيثِ: لَا يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ»^(١).

وَيَقُولُ (سَامِرُ إِسْلَامْبُولِي): «الْمُلاحَظَةُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْجَوَابَ قَدْ حَدَّدَ قِيَامَ السَّاعَةِ خِلَالَ فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ لَا تَتَجَاوَزُ أَنْ يَبْلُغَ الْغَلَامُ سِنَّ الْهَرَمِ، أَيِ مَا يَقَارِبُ السَّتِينَ عَامًا، وَقَدْ مَضَى عَلَى قَوْلِ الْحَدِيثِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ عَامٍ وَلَمْ تَقُمْ السَّاعَةُ! فَهَنَّاكَ احْتِمَالَانِ: أَنَّ الْغَلَامَ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى الْآنَ سِنَّ الْهَرَمِ، أَوْ أَنَّ السَّاعَةَ قَامَتْ وَلَمْ نَدْرِ نَحْنُ، وَنَكُونُ قَدْ نَفَذْنَا مِنَ الْحَسَابِ!»^(٢).

(١) «فجر الإسلام» لأحمد أمين (ص/٢١٨)، مع التنبيه على أن البخاري لم يروِ حديث جابر هذا الذي نسب له أحمد أمين، بل هو في «صحيح مسلم».

(٢) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٣).

وآخرون يَعتبرون أنَّ هذه الأحاديث لا يجوز للنبي ﷺ أن يتفوه بها أصلاً وقد حُجِبَ عنه وعن الخلقِ كُلِّهم علم السَّاعة؛ كما تراه في قولِ إسماعيل الكردي:

«يُشكِّل على متن هذه الرواية أيضًا أنَّ فيها مخالفةً لآيات القرآن الكريم، التي تؤكد مرارًا أن لا أحد يعلم متى السَّاعة إلاَّ الله وحده والتي يأمر فيها الله سبحانه ونبيه الكريم أن يجيب من يسأله عن السَّاعة بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأنعام: ٢٦]»^(١).

وكذا يقول عز الدين نيازي: «... إنَّ رؤية الحقِّ لا تحتاج إلى علم خاصٍّ ولا إلى ذكاء خارق، الله سبحانه في وحيه الأساسي يقول لنا: إنَّ علم السَّاعة عند الله وحده، ولا يجعلها إلاَّ هو، ونحن نصرُّ ونكذب آيات الله في القرآن، ونقول: بل إنَّ الرُّسول ﷺ يعلم! وقد قال: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»^(٢).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٥).

(٢) «دين السلطان» (ص/٤١١).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِيِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ

لَا يَنْقُضِي عَجْبِي مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّرْعَانِ فِي تَجْهِيلِ الْمُحَدِّثِينَ وَالطَّلْعِينَ فِي مَرَوِّاتِهِمْ، مَنْ دُونَ تَرِثٍ وَتَأْمُلٍ فِي صَنِيعِهِمْ وَمَا قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ وَهْمٍ وَسُوءِ فَهْمٍ، لَرُبَّمَا كَشَفَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْذُ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ.

فَلَوْ سَأَلْنَاهُمْ -مِثْلًا- عَمَّا يَزْعُمُونَ مِنْ تَكْذِيبِ الْوَاقِعِ لِأَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ: هَلْ هُوَ أَمْرٌ ظَهَرَ لَكُمْ مَعَاشِرَ الْمُحَدِّثِينَ بِخَاصَّةٍ؟ أَمْ ظَهَرَ لِمَنْ سَبَقَكُمْ مِنْ عِقْلَاءِ السَّلَفِ؟

وَبِصِغَةِ أَدَقِّ نَقُولُ: مَنْ كَانَ سَيَظْهَرُ تَكْذِيبُ الْوَاقِعِ لِمِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي بَلَغَ رَتْبَهُ الْقَطْعُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؟

فَلَا بَدَّ أَنْ يَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْجَلِيِّ الْوَاضِحِ فِي الْمَخَالَفَةِ لِلوَاقِعِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ ظَهَرَ لِمَنْ قَبْلُنَا بِدَاهَةِ، وَتَجْدِيدًا بَعْدَ هَرَمِ الْغُلَامِ، أَوْ انْقِضَاءِ الْمِائَةِ سَنَةٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ!

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ قَالَ هَذَا الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ مِمَّا فِي مَعْنَاهُ سَنَةٌ عَشْرٌ لِلْهِجْرَةِ، فَسَيَكُونُ الْمُجَلِّي لِكُذْبِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ هُوَ سَنَةُ (١١٠هـ) إِذْ بِهِ يَكْتَمِلُ قَرْنٌ مِنْ زَمَنِ تَحْدِيثِهِ بِهِ.

لكنّا وجدنا المحدثين يصحّحون هذه الأحاديث، ولو بعد مرور هذه السّنة العاشرة بعد المائة! حيث رواه التّابعون وأتباعهم في كتبهم، مع مخالفته القطعيّة للواقع كما يدّعيه المعارضون! بل أخرجها البخاريّ ومسلم في «صحيحيهما»، وقد مرّ على ظهور كذبه للأعمى -حسب دعواكم- أكثر من مائة وأربعين سنة! فلن يبقى لنا في الحكم على هؤلاء المحدثين حسب دعواكم إلا القول بأحد احتمالين:

إمّا مجانيّن كلّهم! يصحّحون ما يظهر كذبه لأغبيّ الخليقة، ثمّ يلحقهم في هذا الجنون عوام المسلمين، حيث أقرّوا علماءهم على تلك الغباوة المفرطة، وأخذوا عنهم هذه الأخبار.

وإمّا أنّهم لم يجدوا في هذه الأخبار ما يخالف الواقع بحالٍ، فلذلك قبلوها.

إنّ ظنّي بالمُعترض أنّه مهما خالف البخاريّ ومسلمًا وأئمّة الدّين في منهج النّقْد للروايات، فإنّه لن يبلغ به السّطّط في الخصومة أن يعتقد فيهم الجنون والتّغابي إلى هذه الدّرجة من البله.

فعليه -إذن- أن يُقرّر أنّ لهؤلاء تفسيرًا للحديث يدفع ما قد يظنّه معارضةً من الخبر للشرع والواقع، ولينظر في تفسيرهم ذلك للحديث، ثمّ لينقّده بعد إذا شاء أن ينقد، لكن لا يجوّز له أن يتوهّم في من صحّح الحديث من سادات الأئمّة أنّهم كانوا في غفلة عمّا يستشكله أمثال المُعترض من الحديث.

فإذا رجعنا إلى «الصّحيحين» نفسيهما، في المواطن التي أخرج فيها الشّيخان حديث أنس رضي الله عنه: «إنّ آخر هذا، فلن يدركه الهرم حتّى تقوم الساعة»، نجدُهما قد أخرجاه بإزاءه الحديث المُفسّر لما قد يشكّل من فهمه، وهو:

حديث عائشة رضي الله عنها، وبه تحتملُ أحاديث هذا الباب فيما مرّ، ليكون كاشفًا لما مضى قبله من أحاديث قد تكون مجملّة، حيث جاء في آخره قول النبي ﷺ: «إنّ يعيش هذا، لا يدركه الهرم حتّى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موتهم.

فلو فرضنا أنَّ البخاريَّ لا يَعِي مِنْ فهمِ الحديثِ شيئاً، وأنَّ المسكينَ لا يَدْرِي أنَّ السَّاعَةَ لم تَقُمْ بعد موتِ ذاك الغلام! فلقد بَيَّنَّ له هشام بن عورة هذا المعنى الواضح في آخر روايته للحديث بقوله: «يعني موتهم»، أي: لن يهرم هذا الغلام حتَّى يموت السائل، فتقوم قيامته، إذ المَوْتُ سَاعَةٌ كُلُّ إنسان، ومن مات فقد قامت قيامته.

غير أنَّ هذا الَّذِي قاله هشام هو ما فهمه البخاريُّ ومسلم وباقي الأئمة حقاً، بل هو ما كان واضحاً عند علماء الصَّحابة قبلهم قبل أن يهرم ذلك الغلام! كما تراه في ثاني أحاديث هذا الباب، في قول ابن عمر رضي الله عنهما: «... إِنَّمَا قال رسول الله ﷺ: «لا يَبْقَى مَعْنَى هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن».

يقول ابن حجر: «قد بَيَّنَّ ابنُ عمر في هذا الحديث مُراد النَّبي ﷺ، وأنَّ مُرادَه أنَّ عند انقضاء مائة سنةٍ من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن، فلا يَبْقَى أَحَدٌ مَعْنَى كان موجوداً حال تلك المقالة».

وكذلك وَقَعَ بالاستقراء، فكان آخر مَنْ ضَبَطَ أمرُه مَعْنَى كان موجوداً حينئذٍ: أبو الطُّفيل عامر بن واثلة، وقد أَجْمَعَ أهل الحديث على أنَّه كان آخر الصَّحابة موتاً، وغاية ما قيل فيه أنَّه بَقِيَ إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنةٍ من مقالة النَّبي ﷺ ^(١).

ونحن نَعْلَمُ أنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما توفي سنة (٧٣هـ)، أي: أنه قد فهم الحديث فهماً صحيحاً قبل أن يُقَطَّعَ بمجيء سنة (١١٠هـ)، وهو الوقت المضروب لظهور كذبِ الحديث، حسب زعمِ المعترضين من المعاصرين!

وعلى نحوِ فهمِ ابن عمر رضي الله عنهما ينبغي أن تُفهم أحاديث النَّبي ﷺ مجموعاً طرقها بعضها إلى بعض، لا بأن يُنظر في كُلِّ واحدٍ منها مُنعزلاً عن الآخر؛ فما

(١) فتح الباري لابن حجر (٧٥/٢) ..

جاء في روايةٍ مَجْمُوعَةٍ بِلَفْظٍ: «السَّاعَةُ» مُطْلَقَةً دُونَ إِضَافَةٍ، بَيَّنَّتْهُ رِوَايَةُ أُخْرَى بِإِضَافَتِهَا إِلَى سَاعَةِ ذَلِكَ الْقَرْنِ الْمُخَاطَبِ: «تَقُومُ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

يقول التَّوَوِي: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ فَسَّرَ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَفِيهَا عِلْمٌ مِنَ أَعْلَامِ الثَّبُوتِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى الْأَرْضِ لَا تَعِيشُ بَعْدَهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ، سِوَا قَلِّ أَمْرُهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ عِيشِ أَحَدٍ يَوْجَدُ بَعْدَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَوْقَ مِائَةِ سَنَةٍ»^(١).

الْمُعْجِبُ فِي هَذَا: أَنَّ ذَاكَ الْمَعْنَى الْخَاطِئَ الَّذِي تَوَهَّمَهُ الْمُحَدِّثُونَ مِنَ الْحَدِيثِ، فَظَنُّوهُ اكْتِشَافًا حَصْرِيًّا لَهُمْ، قَدْ وَقَعَ مِثْلُهُ قَدِيمًا زَمَنَ الْمَقَالَةِ النَّبَوِيَّةِ نَفْسِهَا! فَقَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه: «... فَوَهَلَ النَّاسُ -أَيَ غَلِطُوا- فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ».

فَعَلِمَاءُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ قَدْ تَبَيَّنُوا عَلَى خَطِئِ هَذَا الْفَهْمِ، وَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى تَأْوِيلِهِ أَهْلُ السُّنَنِ حَدِيثًا وَتَعَسَّفُوا فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ بِهِ، تَفَادِيًا لِتَخْطِئَةِ الْمُحَدِّثِينَ كَمَا يَزْعُمُهُ الْمُبْطِلُونَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَرَّرَ مَنْ ذَكَرَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلِمَاذَا أَجَابَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى عُمُرِ الْفُلَامِ، أَوْ انْخِرَامِ الْقُرُونِ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِنَفْيِ عَلَيْهِ السَّاعَةِ رَأْسًا؟
فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ الْأَعْرَابَ مِنْ جَفَانِهِمْ كَانُوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنْ مَوْعِدِ السَّاعَةِ، وَمَعَ أَنَّ الْجَوَابَ قَدْ حُسِمَ فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَجِبْ أَنْ يَرُدَّ جَفَاءً هُمْ ذَاكَ كُلَّ مَرَّةٍ بِجَفَاءٍ مِنْهُ، فَارَادَ أَنْ يُلْفِتَ انْتِبَاهَهُمْ بِأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ، إِلَى كَوْنِ السُّؤَالِ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ -فَضْلًا عَنْ جَهْلِ الْمَسْئُولِ بِهِ- لَنْ يَنْفَعَهُمْ فِي شَيْءٍ، لِأَنَّمَا يَنْفَعُ الْمَرْءَ عَمَلُهُ وَمَحَاسِبُهُ نَفْسِهِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «وَمَا أَعْدَدْتُ لَهَا؟!».

(١) «شرح النووي على مسلم» (٩٠/١٦).

فأراد ﷺ أن يؤكد هذا المعنى للسائل فقال: «إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَه الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، وفي الرواية الأخرى: «إِنْ يَعِشَ هَذَا، لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

فكأنه ﷺ يريد بهذا أن يقول له: إِنَّهُ مَهْمَا يَكُن مَوْعِدُ السَّاعَةِ أَيُّهَا السَّائِلُ، فَإِنَّكَ لَنْ تَفُوقَ فِي الْعُمُرِ عَمَرَ هَذَا الْغُلَامِ الصَّغِيرِ، وَمَوْتُكَ حِينَهَا قِيَامُ سَاعَتِكَ، فَانْظُرْ فِيمَا قَدَّمْتَ مِنْ عَمَلٍ قَبْلَ مَوْتِكَ!^(١)

وبذا يتبيّن لكلّ منصفٍ ألاّ تعارض بين الحديث وبين الواقع البتّة، فضلاً عن أن يكون معارِضاً للقرآن في نفي علم السّاعة عن غير الله تعالى.
والحمد لله على توفيقه.

(١) مُستفاد من مقال جدليّ للدكتور حاتم العوني في الموقع الإلكترونيّ لمركز نماء للبحوث والدراسات، المنشور بتاريخ ١٤٣٥/٩/٤ هـ.

